الملخص:

للصناعات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في عملية التنمية الاقتصادية، وهي الأساس في نهضة الدول المتقدمة حاليا، كما أنها تمثل المصدر الرئيسي للثروة الاقتصادية، وتساهم في توفير مناصب العمل و ترقية الصادرات خارج المحروقات.

وعلى غرار مختلف بلدان العالم، أصبح قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة يشكل قطاعا محوريا للاقتصاد الجزائري، لذا يجب المحافظة على نموه وتأهيله للاستجابة لمقتضيات المنافسة الدولية، خاصة مع بدء تنفيذ اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وما يتبع ذلك من تحرير للمبادلات الدولية، انطلاقا مما سبق سينصب هدف الدراسة الحالية على تحليل واقع وتحديات منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النفاذ الى الاسواق الاوروبية في ظل قواعد المنشأ ؟.

Resume:

Les petites et moyennes industries ont importance dans le processus de développement économique, qui est la base de la renaissance des pays développés sont actuellement, car il représente la principale source de richesse économique, et de contribuer à la fourniture d'emplois et de favoriser les exportations hors hydrocarbures.

En tant que pays à travers le monde, est devenu le secteur des industries petites et moyennes est un secteur central de l'économie algérienne, de sorte que vous devez maintenir la croissance et la réhabilitation de répondre à la concurrence internationale, en particulier avec la mise en œuvre de l'accord de partenariat avec l'Union européenne, et rejoindre le prochain de l'Algérie à l'Organisation mondiale du commerce, et la conséquente libéralisation des échanges internationaux, sur la base de ce qui précède sera l'objectif de l'étude en cours pour analyser la réalité et les défis de produits de petites et moyennes entreprises dans l'accès aux marchés européens en vertu des règles d'origine?.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l `enseignement supérieur Et de la Recherche Scientifique

جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية.

بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي لقسم العلوم الاقتصادية

بعنوان

" واقع وتحديات منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى ظل قواعد المنشأ فى اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية"

إعداد
الدكتور: رحيم حسين
أستاذ محاضر
كلية الاقتصاد وعلوم التسيير
الفرع الجامعى برج بوعريريج

و

الأستاذة: حاجي فطيمة
أستاذ مساعد قسم "أ"
كلية الاقتصاد وعلوم التسيير
الفرع الجامعى برج بوعريريج
Fatima_hadji2000@yahoo.com
telephone: 0699462715

مقدمة:

للصناعات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في عملية التنمية الاقتصادية، وهي الأساس في نهضة الدول المتقدمة حاليا، كما أنها تمثل المصدر الرئيسي للثروة الاقتصادية، وتساهم في توفير مناصب العمل و ترقية الصادرات خارج المحروقات.

وعلى غرار مختلف بلدان العالم، أصبح قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة يشكل قطاعا محوريا للاقتصاد الجزائري، ويساهم بحوالي 75 % من الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، وهي نسبة مهمة تستدعي المحافظة على نموه وتأهيله للاستجابة لمقتضيات المنافسة الدولية، خاصة مع بدء تنفيذ اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وما يتبع ذلك من تحرير للمبادلات الدولية، والتي تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في مواجهة غير متوازنة مع المؤسسات الأجنبية صاحبة السبق في امتلاك التكنولوجيا والخبرات الإدارية المتطورة.

انطلاقا مما سبق سينصب هدف الدراسة الحالية على تحليل مدي قدرة منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النفاذ الى الاسواق الاوروبية في ظل قواعد المنشأ، ولتحقيق هذا الهدف من الضرورى مناقشة عدد من التساؤلات الفرعية ياتى فى مقدمتها ماهى أهم ملامح اتفاقية المشاركة الجزائرية الأوروبية بالتركيز على قواعد المنشأ حتى يتسنى لنا دراسة آثارها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما هى أهم سمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وماهى أهم التحديات التى تواجهها؟. وماهى الأثار المتوقعة لهذه الاتفاقية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تحليل الأثار الاقتصادية لقواعد المنشأ على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).؟

أولا: ملامح اتفاقية المشاركة الجزائرية

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر، ولا يضاهيه في هذه الأهمية تكتل اقتصادي آخر فقد ظل يحتفظ بنصيب كبير في السوق الجزائرية حيث بلغت صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي سنة 2010 حوالي 57 %، في حين بلغت واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي سنة 2010 حوالي 55% [1].

وفي ضوء هذه الأهمية للاتحاد الأوروبي جاء التوقيع على اتفاقية المشاركة الجزائرية ودخول الاتفاقية حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 .

1.المحاور الأساسية لاتفاق المشاركة الأوروجزائرية:

تأتي الاتفاقية لتشمل ثلاث مكونات أساسية: المكون السياسي والأمني، المكون الاقتصادي والمالي، المكون الاجتماعي والإنساني، شأنها في ذلك شأن كافة اتفاقيات المشاركة الأخرى وسيتم التركيز في هذا الجزء على المكون الثاني للاتفاقية، لما تتضمنه من التزامات محددة يرتقب أن تترك تأثيرها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

❖ **المكون الاقتصادي المالي:**

ويتم تناول هذا المكون من خلال استعراض ما تضمنه من محاور أساسية يمكن أن تترك آثارها على قطاع الصناعة الجزائرية ومن بين هذه المحاور:

- إقامة منطقة للتجارة الحرة

حيث جاءت الاتفاقية في مادتها السادسة لتنص على إزالة الجزائر لكافة الضرائب الجمركية والقيود الكمية، وأي رسوم أخرى ذات أثر مماثل أمام المنتجات الأوربية، ومن ثم إقامة منطقة تجارية حرة، بشكل تدريجي بين الطرفين خلال فترة تقدر بـ 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ[2]:

- تحرير حركة السلع الصناعية:

بالنسبة للصادرات من المنتجات الصناعية الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي يتم إعفاؤها من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات الأثر المماثل، ودون أية قيود كمية أخرى بمجرد دخول الاتفاقية مرحلة التنفيذ، ويستثنى من هذا قائمة من السلع التي يعتبرها الاتحاد الأوروبي حساسة وتحظى بمعاملة خاصة، والتي من بينها السلع النسيجية، في حين أن تجارة المنتجات الصناعية الوافدة من الاتحاد الأوروبي إلى السوق الجزائرية، فيتسم تحريرها من الرسوم الجمركية ودون أية قيود كمية أو قيود أخرى بشكل تدريجي، وهذا بغية مساعدة الجزائر على الدخول الجيد إلى منطقة التبادل الحر[3].

- تحرير التجارة في الخدمات.

تمنح الجزائر لشركات المجموعة المؤسسة على إقليمها وممولي الخدمات التابعين للدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي تمنحها لشركاتها ابتداءً من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ, كما تمنح المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء الممولة للخدمات والشركات الجزائرية المؤسسة على إقليمها نظامًا مماثلا[9].

- الإجراءات الوقائية لحماية الصناعة المحلية

إن اتفاقية المشاركة سمحت للجزائر بإتخاذ جملة من التدابير أو الإجراءات الاستثنائية[10] بغية حماية الصناعات الوطنية الناشئة، أو القطاعات التي تخضع لإعادة الهيكلة [11].

- المساعدات المالية والفنية والمؤسساتية : وجاءت المادة 47 تنص على تقديم مساعدات في عدد من المجالات هي:

(أ.) **التعاون الاقتصادي:** وجاءت الاتفاقية في الباب الخامس لتنص على تقديم الطرف الأوروبي المعونة الفنية والمساعدات في عدد من مجالات التي يمكن أن تترك تأثيرها على قطاع الصناعة من خلال تحديث وإعادة هيكلة الصناعة الجزائرية، ودعم القدرة التنافسية في المنتجات الصناعية الجزائرية.

(ب.) **التعاون المالي:** في إطار إمكانيات المجموعة الرامية إلى دعم برنامج التعديل الهيكلي في بلدان البحر الأبيض المتوسط، قصد إعادة التوازنات المالية الكبرى وتوفير محيط اقتصادي مناسب لتعجيل النمو، وتحسين رفاهية السكان الجزائريين، وتنسيقا مع المؤسسات

المال تحرص المجموعة الأوروبية والجزائر على تكييف الأدوات التي من شأنها مرافقة سياسات التنمية وتلك الرامية إلى تحديث الاقتصاد الجزائري.

- قواعد المنشأ. وسوف نركز في دراستنا على قواعد المنشأ

2.قواعد المنشأ:

تعتبر قواعد المنشأ جزءا أساسيا في اتفاقية المشاركة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، كما جاء بالبروتوكول رقم 6 الملحق بالاتفاقية، وتعرف قواعد المنشأ "les régles de L'origine " بأنها مجموعة القواعد المستخدمة لتحديد هوية أو جنسية السلع موضع التبادل [12]، وهناك تعريف آخر لقواعد المنشأ على أنها مجموعة من الأسس و المعايير التي يتم استخدامها في صناعة أو إنتاج سلعة، مما يضمن عليها صفة السلعة وبالتالي تحديد الدولة التي صنعت فيها[13].

وتنبع قواعد المنشأ من نظرية شرط المكون المحلي والتى تنص على ضرورة اشتمال السلع محل التجارة على حد أدنى من المكون المحلي، والتي تستخدم لتحقيق الحماية المطلوبة لمستلزمات الإنتاج المحلية، من هنا نجد أن قواعد المنشأ تحدد الحد الأدنى للعمليات الإنتاجية بما فيها عمليات التشغيل الواجب إجراؤها على المدخلات التى ليس لها صفة المنشأ لإكسابها صفة المنشأ، ولقواعد المنشأ أهمية كبيرة تتمثل فيما يلى:

أولا: تهتم الإدارات الجمركية بوجود قواعد لتحديد منشأ البضاعة سواء كانت قواعد تفضيلية أو قواعد تطبيق عامة حيث أنها تساعدها في ممارسة دورها الآتي[14]:

- تطبيق القوانين واللوائح الاستيرادية والتصديرية.
- تطبيق القوانين والقرارات الصادرة بشأن تقرير الرسوم التعويضية ورسوم الإغراق ورسوم الوقاية.
- يساعد وجود قواعد منشأ مستقرة وواضحة على تقليل المنازعات بين الإدارات الجمركية والمستوردين في مجالات التقييم وتطبيق النواحي الاستيرادية وإجراءات مكافحة الإغراق وغيرها.

ثانيا: يهتم المصدرون بوجود قواعد المنشأ واضحة ودقيقة تتيح لهم الحصول على المزايا التي ترتبها الأنظمة التفضيلية والاتفاقيات التجارية (المناطق الحرة، الاتحادات الجمركية، الاتحادات الاقتصادية) بشكل يتيح إمكانية نفاذ منتجاتهم إلى الأسواق الخارجية ويدعم من القدرة التنافسية لها.

ثالثا: يهتم المستوردون بوجود قواعد لتحديد منشأ السلع حتى يستفيدوا من التيسيرات والإعفاءات التي تقررها الاتفاقيات التفضيلية وبما يضمن تخفيض التكلفة الاستيرادية ويعزز من قدراتهم على الربح.

رابعا: تهتم حكومات الدول المستوردة بإعمال قواعد لتحديد منشأ السلع والمنتجات لأسباب أهمها:

- تساعد قواعد المنشأ في تطبيق أية قيود كمية أو إدارية كالحصص وأذون الاستيراد وغيرها.

- تستخدم في مجالات تطبيق إجراءات وتدابير مكافحة الإغراق وتدابير الوقاية والرسوم التعويضية بما يحمي الاقتصاد الوطني: من مخاطر إغراق السوق الوطنية بمنتجات منخفضة القيمة تقل أسعارها كثيرا عن تكلفة إنتاجها أو تقل عن الأسعار المماثلة في مجرى التجارة العادية، أو مخاطر طرح منتجات مستوردة مدعمة بشكل قد يضر الصناعات الوطنية، أو حينما تحدث زيادات غير متوقعة في الواردات من منتج معين تسبب أضرارا للصناعات المحلية. تواجه الحكومة الحالة الأولى بفرض رسوم مكافحة إغراق، والحالة الثانية باتخاذ تدابير تعويضية (كتقرير رسوم تعويضية على السلع المدعمة خارجيا)، والحالة الثالثة باتخاذ إجراءات وقاية تحمي الصناعة المحلية، وبطبيعة الحال يكون اتخاذ هذه الإجراءات مرهونا بشروط معينة مذكورة تفصليا باتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية (جات 1944) [15].
- كما أن لها أهمية كبرى في السياسة التجارية حيث تستخدم كأداة لإنجاز التكامل الإقليمي [16].

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أنه يجب أن تكون قواعد المنشأ متسقة بأكبر قدر ممكن من المنتجات المختلفة وعبر الاتفاقيات المختلفة. فكلما ارتفعت درجة عدم الاتساق كلما زاد نظام قواعد المنشأ تعقيدا على كل الشركات والموظفين المسؤولين بدوائر الجمارك والتجارة الخارجية.

ومن أبرز البنود الواردة في اتفاقية المشاركة الجزائرية الأوروبية والمتعلقة بقواعد المنشأ:

- مفهوم المنتجات ذات المنشأ المنسجمة مع أحكام هذا البند وطرق التعاون الإداري الخاصة بها تم وضعها في البروتوكول 6.
- بينت قواعد المنشأ الشروط والمتطلبات الدنيا للعمل أو التصنيع المطبقة على المواد التى لاتحمل منشأ لمنحها وضع المنشأ. وتعتبر المواد التالية ذات منشأ جزائري:

أ- المنتجات المصنعة بالكامل في الجزائر وفق ماجاء في المادة 6.

ب- المنتجات المتحصل عليها بالجزائروتحتوى على مواد لم يتم التحصل عليها كليا شريطة أن تكون هذه المواد محل تشغيلات أو تحويلات كافية بالجزائر في مفهوم المادة 6.

ت- توفر اتفاقية المشاركة الجزائرية الأوروبية نظاما تراكميا بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

وتنقسم شروط الحصول على صفة المنشأ إلى قسمين:

شروط عامة تطبق على جميع السلع وشروط خاصة بكل سلعة، والتي تحدد الحد الأدنى لعمليات التصنيع أو التشغيل الواجب القيام بها على المدخلات التي ليس لها صفة المنشأ لاكتساب المنتج صفة المنشأ، ونقتصر في دراستنا على القواعد العامة لأن القواعد الخاصة من الصعب تناولها في دراستنا هذه لما تتميز به من تعقيد وتفاصيل كثيرة تختلف من صناعة إلى أخرى. وتنقسم الشروط العامة إلى مايلي [17]:

– حظر رد الرسوم الجمركية: بالنسبة للواردات من المدخلات التى ليس لها صفة المنشأ الوطني، والمستخدمة في تصنيع منتجات لها صفة المنشأ الوطني للجزائر أو الاتحاد الأوروبي، حيث تلتزم الجزائر بإنهاء العمل بهذا النظام بعد ست سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية،

وبعد دخول أحكام هذه المادة حيز التنفيذ وبغض النظر عن الفقرة 1، يمكن للجزائر أن تطبق الترتيبات الخاصة بالانتقاص أو الإعفاء من الرسوم الجمركية ذات الأثر المماثل المطبقة على المواد المستعملة في تصنيع المنتجات المنشئية مع مراعاة الأحكام التالية:

أ- سيتم تطبيق 5% من الضريبة الجمركية على المنتجات المشار إليها في الفصول من 25 إلى49 ومن 63 إلى 97 من النظام المنسجم، أو نسبة أقل إذا كانت سارية المفعول بالجزائر.

ب- سيتم تطبيق نسبة 10% من الضريبة الجمركية على المنتجات المشار إليها في الفصول من 50 إلى 63 من النظام المنسجم، أو نسبة أقل إذا كانت سارية المفعول بالجزائر.

- **تراكم المنشأ**: وينقسم إلى قسمين:

(أ) **التراكم الثنائي**: حيث تنص المادة 3 على مايلى: تعتبر المواد التي لها صفة منشأ الجزائر مواد لها صفة منشأ الاتحاد الأوروبي عند دخولها في تصنيع منتج متحصل عليه فيها، كما تعتبر المواد التي منشؤ ا المجموعة مواد ذات منشأ جزائري عندما تضاف إلى منتوج متحصل عليه فيها.

(ب) **التراكم متعدد الأطراف**: حيث تنص المادة 4 المتعلقة بالتراكم متعدد الأطراف في البيان الثاني والمختص بالأحكام العامة مايلي: إن المواد التي لها صفة المنشأ في أي بلد من الدول التالية (تونس، المغرب، سبة و مليلية) تتمتع بصفة المنشأ الأوروبي أو الجزائري عندما تدخل في تصنيع منتج يتم إنتاجه في أي من الطرفين.

القواعد الخاصة بكل صناعة على حدة:

فيما يتعلق بهذه القواعد فقد تضمن بروتوكول قواعد المنشأ بندا خاصا بالسلع المنتجة بالكامل في الدولة، والتي تكتسب مباشرة منشأ الدولة، بالإضافة إلى بند مفصل للمواد الأولية مثل المعادن الأساسية، والمنتجات الزراعية التي تم حصادها فيها، بالإضافة إلى الحيوانات الحية والأسماك وجميع المنتجات المستخرجة من التربة الجزائرية أو من البحر أو ماتحته، وجميع السلع المصنوعة من المواد المشار إليها في الأعلى[18]، ويتميز هذا البند بالسهولة والوضوح عند تحديد صفة المنشأ ووفقا لبروتوكول قواعد المنشأ.

يكسب المنتج النهائي صفة المنشأ الجزائري وفقا لعدة مناهج والتي يمكن الجمع في بعضها أو كلها في بعض السلع فتكسب السلعة صفة المنشأ في بعض الحالات:

1- إذا حدث في السلعة تغيير جوهري بحيث ينتج عن منتج جديد يترتب عليه تغيير البند الجمركي .

2- تحديد عمليات إنتاجية بعينها يجب القيام بها في الجزائر لتكسب السلعة صفة المنشأ.

إلا أنه على الجانب الآخر جاءت الاتفاقية الخاصة وفقا للمادة 7 لتتضمن إمكانية استخدام شرط الحد الأدنى، ويأتي هذا الشرط على نحو يسمح باستخدام عوامل الإنتاج من الدول غير الأعضاء بمنطقة التجارة، من أجل إنتاج منتجات تتمتع بالمعاملة التفضيلية شريطة ألا تفوق قيمتها الإجمالية 10% من سعرالمصنع. كما أن هذه القاعدة لاتطبق على المنتوجات الداخلة في الفصول

من 50 إلى 63 من النظام المنسجم، وتأتي هذه النسبة لترتفع عن نظيرتها المسموح بها في اتفاقيات أخرى كمنطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك (NAFTA) حيث لاتتجاوز هذه النسبة 7% [20].

لقد تضمنت الاتفاقية قائمة بعمليات التشغيل والتصنيع اللازم إجراؤها على المواد غير الناشئة حتى تتمكن المنتجات من الحصول على صفة المنشأ، وتظل الاستفادة من شروط تحديد صفة المنشأ سواء فيما يتعلق بقاعدة المنشأ الثنائي أو قاعدة المنشأ متعدد الأطراف أو شرط الحد الأدنى مرهونا بسمات الصناعة الجزائرية، والعلاقة التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من جهة، والجزائر ودول المغرب العربي (باستثناء ليبيا).

ثانيا: مؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

بعد بحوث عديدة ودراسات مكثفة للقدرات الاقتصادية للعديد من دول العالم المتقدم تبين أن معيار عدد العمالة الموظفة في المؤسسة هو أنسب معيار لتصنيف أنواع المؤسسات الاقتصادية، ففي ألمانيا تعتبر مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل مؤسسة يتراوح عدد عمالها بين 6 و100 فرد، وفي اليابان المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي المؤسسة التي يتراوح عدد عمالها مابين 10 و300 فرد. أما الاتحاد الأوروبي فيعتبِر المؤسسة صغيرة أو متوسطة إذا كانت تشغّل أقل من 250 فردا ولا يتجاوز رقم أعمالها 40 مليون أورو[21]، وتشير إحدى الدراسات إلى أن المؤسسة تُعد صغيرة إذا كانت تشغل أقل من 6 عمال، بينما تُعد الصناعة التي تضم من 10 إلى 25 أو حتى 100 عامل صناعة متوسطة، وتُعد الصناعة التي تضم أكثر من 100 عامل كبيرة في بعض الدول الأقل نموا[22]. ويعرّف القانون التوجيهي الجزائري رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمايلي:

- أنها مؤسسات إنتاج السلع والخدمات.
- تشغّل من 1 إلى 250 شخص، ولايتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دج ولاتتعدى إيراداتها السنوية 500 مليون دج

الجدول(3)

معايير التمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر

معايير حجم المؤسسة	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	مجموع الحصيلة السنوية (مليون دج)	معيار الاستقلالية في التسيير
مؤسسة مصغرة	9 – 1	أقل من 200	لاتتجاوز 10	ضرورة توفير شروط الاستقلالية في التسيير
مؤسسة صغيرة	49 – 10	لايتجاوز 200	لاتتجاوز 100	
مؤسسة متوسطة	250 – 80	2000–200	800–100	

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، 2006. **www.pmeart.dz.org**

2. مكانة ودور قطاع الـ م ص م في الاقتصاد الجزائري:

(أ.) مكونات قطاع الـ م ص م لسنة2009:

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة**2009** نحوَ**570838** مؤسسة تابعة في معظمها للقطاع الخاص، يمكن تلخيص مكونات قطاع الـ م ص م حسَب طبيعة المؤسسة من خلال مايلي:

الجدول (4)

مكونات ومناصب الشغل في قطاع الم ص م في الجزائر لسنة 2009.

(%)

نوعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات النشطة	النسبة المئوية	عدد مناصب الشغل	النسبة
مؤسسات خاصة	**408155**	**71.52**	**1274465**	**77.26**
مؤسسات عمومية	**8598**	**0.16**	**51149**	**3.10**
مؤسسات حرفية	**162085**	**28.31**	**324170**	**19.65**
المجموع	**570838**	**100**	**1649784**	**100**

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية،2010. **www.pmeart.dz.org**

من خلال الجدول نلاحظ سيطرة القطاع الخاص على نسيج الم ص م الجزائرية بنسبة 71.71% ثم تأتي الصناعات الحرفية بنسبة 28.02% إلا أن معظمها تابع للقطاع الخاص، بينما نجد القطاع العام يمثل حوالي 0.25% وهذا راجع لسياسة الدولة في هذا المجال بتقليص دورها. كما بلغ عدد مناصب الشغل حوالي **1649784** سنة **2009** مما يدل على اهمية هذه المؤسسات فى خلق مناصب شغل، أما أهم النشاطات التي تتركز فيها م ص م فتتمثل في مايلي:

(ب.) أهم قطاعات النشاط التي تتركز فيها الـ م ص م الخاصة بسنة 2009

الجدول (5)

أهم القطاعات التي تتركز فيها م ص م الخاصة في سنة 2009

(%)

الرتبة	قطاع النشاط	عدد ال م ص م الخاصة	النسبة المئوية
01	البناء والأشغال العمومية	118268	35.25
02	التجارة والتوزيع	58165	17.34
03	النقل والمواصلات	29776	8.88
04	خدمات مقدمة للعائلات	23461	6.99
05	فندقة ومطاعم	18819	5.61
06	الخدمات المقدمة للمؤسسة	19838	5.92
07	الصناعات الغذائية	17376	5.18
08	القطاعات الأخرى	49783	14.84
09	المجموع	335486	100

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية،2009. **www.pmeart.dz.org**

نلاحظ سيطرة قطاع البناء والأشغال العمومية على نشاط الـ م ص م في الجزائر لسنة 2007 بنسبة 34.10% وذلك راجع لتميّز هذا القطاع بإيرادات عالية (مردودية عالية)، ثم تليها التجارة والتوزيع بـ 17.27%، كما يحتل المرتبة الثالثة قطاع النقل والمواصلات بـ9.01 %.

2.مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

في هذا السياق لابد من إلقاء الضوء على الأنماط السلوكية التي تتبعها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، والتي تعتبر أنماطا غير تنافسية تؤدي إلى تراجع منحى الإنتاجية لهذه الصناعة إلى الخلف، وهي عدم القدرة على المنافسة، إضافة إلى ضعف الترابط الأمامي والخلفي، بالإضافة إلى مشكلة التمويل، الموانئ، مشاكل بيروقراطية متعلقة بالإدارة ولتوضيح هذه الأنماط سيتم استخدام الأمثلة التالية:

أ. صعوبة منافسة المنتجات الصناعية:

هناك أهمية كبيرة يجب أن تعيها الشركات وتتمثل في ضرورة تحديد موقعها النسبي بين المنافسين، إذ أن عدم المعرفة بقدرات الآخرين يُضعِف بشكل كبير السياسات الاستراتيجية التى سيقدمون عليها في المستقبل، وحسَب تقرير التنافسية العربية للمعهد العربي للتخطيط الكويت سنة 2009 [23]، احتلت الجزائر المرتبة الثامنة عشرة من بين 21 دولة. وهذا راجع لمجموعة من العوامل منها:

- اعتماد الجزائر على صادرات المحروقات.
- صعوبة اقتحام الصادرات خارج المحروقات للأسواق الدولية وذلك راجع لانخفاض الجودة.
- انخفاض الاستثمارات الأجنبية وذلك راجع لمجموعة من العوامل سنذكرها في الفصل الثالث.
- وجود الفساد في الجهاز الإداري للدولة فإنه حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2010 ووفق مؤشر مدركات الفساد[24] احتلت الجزائر المرتبة 92 من بين 180 دولة برصيد 3.2%.
- معدل الأمية المرتفع، حيث بلغ المعدل في سنة 2010 بأكثر من 20%[25].
- الضعف في استخدام التقنيات الحديثة في مجال الاتصال والمعلوماتية.

ب. الوضعية المالية:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في مجال التمويل , ويمثل ذلك إشكالا حقيقيا يحد من تطور القطاع, ويبقى احد العوامل المعقدة والشائكة في حياة المؤسسة, حتى وان سجلت المنظومة المصرفية بعض التطور، فان سلوك البنوك يبقى متخوفا إزاء جميع الاستثمارات غير المدعمة من طرف الدولة, وتبقى ملفات الاستثمار معطلة وآجال التنفيذ طويلة.

ج. الافتقار إلى الأيدي العاملة المدربة:

ى الرغم مما تتمتع به الجزائرمن ارتفاع حجم القوة العاملة، إلا أنها تعاني من الندرة في الأيدي العاملة الماهرة والمدربة التي يتزايد الاحتياج إليها، في وقت يشهد تطورات تكنولوجية متلاحقة تتطلب توفير العمالة القادرة على استيعاب هذه التطورات، وتطبيقها للارتفاع بمستوى جودة الإنتاج.

د. ضعف العلاقات التشابكية داخل قطاع الصناعة:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من الانخفاض في العلاقات التشابكية الأمامية والخلفية، والتي تعكس مدى اعتماد القطاعات الصناعية المحلية على بعضها البعض، في إمدادها بما تحتاجه من المكونات ومستلزمات الإنتاج و التي بلغت 20% من إجمالي الواردات لسنة 2009 [26].

هـ. الضعف الشديد في الارتباط بين مؤسسات البحث العلمي:

ممثلة في مخابر ومراكز البحث المتخصصة والجامعات, ومراكز التدريب الفني والمهني, وبين الوحدات الإنتاجية للقطاع الصناعي بتكنولوجياتها المتاحة, وبالتالي انعدام أثر هذه المؤسسات في استيعاب التكنولوجيا وتطورها [27].

و. عدم الاهتمام الكافي بالتصدير:

حيث أشارت العديد من الدراسات أن التوجهات الحالية للمنتجين تتجه نحو تلبية السوق الداخلية مع عدم وجود إستراتيجية التصدير[28]، كما نجد أن نصيب الصادرات الصناعية لا يتجاوز 3% من إجمالي الناتج الصناعي. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها ارتفاع الرسوم الجمركية التي يتحملها المنتج عند استيراد مستلزمات الإنتاج مما ساهم في ارتفاع تكلفة المنتج النهائي، وانخفاض مقدرته نافسية في السوق الدولية، ، وهذا مادفع بكثير من المنتجين إلى الإحجام عن التصدير وتفضيل تسويق منتجاتهم بالسوق المحلي، الذي يتميز بتضاؤل المنافسة من جهة وارتفاع هوامش الربح من جهة أخرى[29].

3. التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من بين أهم ما يواجه المؤسسات الصناعية مجموعة من التحديات وفيما يلي توضيح لأهم هذه التحديات.

أ. التكتلات الاقتصادية:

سينجم عن النظام الدولي الجديد خلق تحالفات اقتصادية، وسيعزز من توجه الدول صوب التكامل الاقتصادي للقدرة على البقاء والاستمرار، مما سيؤدي إلى تأجيج درجة المنافسة بين تلك التكتلات الاقتصادية التى تتميز بكفاءات عالية واقتصاديات تشغيل غير مسبوقة[30]، الأمر الذى يستوجب من المؤسسات الجزائرية أن تقوم بتدعيم قدراتها التنافسية بكافة الوسائل الممكنة.

ب. ثورة المعلوماتية:

تشير الدلائل أن سمة القرن الحادي والعشرين هي المعلوماتية، حيث أن المعلومات ستشكل عنصرا إنتاجيا جديدا سيتفوق على عناصر الإنتاج الأخرى التقليدية: العمل، رأس المال، والأرض، والتنظيم، وستصبح العنصر الحاسم في النمو الاقتصادي الحديث، هذا

مايضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أمام وجوب الاعتماد المتصاعد على تكنولوجيا المعلومات، ووسائلها المتقدمة، بقصد توسيع وتطوير خدماتها بما يحقق التأقلم مع الاحتياجات المستقبلية للمتعاملين [31].

ج. التنافسية العالمية:

تعرف القدرة التنافسية بأنها " قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التى تنجح في اختراق السوق الدولية، وفي الوقت نفسه تزيد من الدخل الحقيقى للأفراد وتحقق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة"[32] ، وعليه فإن التحدى الأساسي أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، يكمن في تحسين القدرة التنافسية لضمان الاستمرارية، خاصة وأن الكثير من المنتجات الجزائرية هي منتجات تقليدية. ولا تعتمد في كثير من الأحيان على التكنولوجيا المتقدمة، خصوصا الصناعية منها، التي لاتملك غالبيتها القدرة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية، هذا يستدعي ضرورة انطلاق روح الإبداع لإنتاج منتجات ومبتكرات جديدة تتجاوز حدود المنتجات التقليدية إلى المنتجات المتطورة تكنولوجيا، مع ضرورة الحفاظ على الجودة الشاملة للخدمات والسلع المقدمة، كي تستطيع المؤسسات الصناعية غزو السوق العالمية أو على الأقل حماية نفسها من الصناعات الأجنبية[33].

د.عجز الصناعات الصغيرة والمتوسطة عن تلبية احتياجات المصانع الكبيرة:

معظم المنتجات يتم استيراد مايقارب 50% من مكوناتها كما ذكرنا سابقا، وبالتالى فإن نقص الصناعة المغذية يمثل عقبة كبيرة أمام الصناعة الجزائرية، ويرجع ذلك إلى أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة مازالت تعاني من كثير من المشاكل رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة للنهوض بها.

يجب حل المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنه لايمكن لمجتمع أن يتقدم دون الاعتماد على قاعدة متكاملة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة تكون مغذية للصناعات الكبيرة والإستراتيجية.

ثالثا: الآثار الاقتصادية لقواعد المنشأ على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

تحليل الآثار الاقتصادية لقواعد المنشأ على على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، يتطلب مناقشة مايلي: هل أن هذه القواعد تساهم في زيادة تكاليف الإنتاج الصناعي مما يحد من نفاذ الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي؟ مامدى استفادة منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قاعدة التراكم الثنائي، ومتعدد الأطراف للنفاذ إلى الأسواق الأوروبية؟، ومامدى استفادة الجزائر من الاستثمارات المحولة؟.

1. قواعد المنشأ وتكلفة الإنتاج:

إن تعقد وتعدد قواعد المنشأ تشكل عبئا على المنتجين، ومن ثم تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج المحلي نتيجة ارتفاع أسعار المواد الوسيطة المستوردة من الاتحاد الأوروبي، في وقت يواجه فيه المنتج الجزائري العديد من الأعباء الضريبية والجمركية، كما تواجه المنتجات الصناعية[34] عديد من التحديات هذا قد يحد من قدرتها التنافسية في الأسواق الأوروبية[35]، وهو ما يدفع بالمنتجين في الكثير من الأحيان إلى التضحية بالمعاملة التفضيلية التي تتيحها الاتفاقية عند النفاذ إلى الأسواق الأوروبية، حيث أن العديد من المنتجين الجزائريين

يفضلون الاستيراد من الصين وذلك لانخفاض التكلفة، ولقد قدرت الواردات من الصين في الفترة 2007- 2008 بـ 2.4 مليار دولار وهي في تزايد مستمرحيث شهدت ارتفاعا يقدر بنسبة 34.48% مقارنة بسنة 2006[36]، وتمثلت في كل من منتجات التجهيز ومواد الإنتاج، والتي أصبحت بديلا عن المنتجات الأوروبية المتأثرة بقيمة صرف الأورو، كما أن العديد من المنتجين الجزائريين ينتجون للسوق المحلي دون الاهتمام بالتصدير.

2. الاستفادة من قاعدة تراكم المنشأ[37]:

إذا ناقشنا إمكانية استفادة الصناعة الجزائرية من قاعدة تراكم المنشأ التي تسمح لها بإمكانية النفاذ إلى الأسواق الأوروبية، حيث أنه وفق ميزة التراكم فإنه يُسمح للمنتج والمصدِّر الجزائري باستيراد مدخلات إنتاج ذات منشأ دول الاتحاد الأوروبى وكل من المغرب وتونس وسبتة ومليلية، ثم استخدامها في تصنيع سلع تكتسب المنشأ الجزائري دون الالتزام بقاعدة إدخال عمليات تصنيع أو تحويل جوهرية عليها، ويتم تصديرها للأسواق الأوروبية وفقا لترتيبات التجارة التفضيلية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. غير أننا نجد أن الواقع الفعلي يشهد تدنيَ فرص الاستفادة من هذه القاعدة لعدة اعتبارات:

أولا: ماتشهده اتفاقيات المشاركة الأوروبية مع الدول المتوسطية من تفاوت في قواعد المنشأ، حيث تختلف قواعد المنشأ في إطار اتفاقية تونس، واتفاقية المغرب، عن نظيرتها في الاتفاقية الجزائرية، هذا مايحدّ من الاستفادة من تراكم المنشأ متعدد الأطراف في دعم التكامل الصناعي بينهم، كما تختلف أيضا عن قواعد المنشأ مع الاتحاد الأوروبي هذا مايجعل الشركات الأجنبية تفضل الاستثمار في " المركز" ي في الاتحاد الأوروبي لتتمتع منتجاتها بحرية النفاذ إلى أسواق كافة الدول " الأطراف" بدلا من أن تستثمر في الجزائر مما يحرمها من فرصة تسويق منتجاتها في باقي الدول المتوسطية ودول وسط وشرق اسيا.

ثانيا: ضآلة حجم التجارة الجزائرية البينية مع المغرب وتونس على نحو توضحه الجداول التالية:

الجدول رقم (8)

التجارة الجزائرية مع المغرب

للفترة 2000-2007

(مليون دولار)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات	169	178	148	167	218	318	388	680
الواردات	4	6	17	20	37	80	50	66
الميزان التجاري	165	172	131	147	181	238	338	620

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS)- الجمارك الجزائرية، 2008.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الجزائر تحقق فائضا في ميزانها التجاري مع المغرب حيث بلغ أعلى فائض في سنة 2007 بقيمة 614 مليون دولار، وهذا مايؤكد ضعف الواردات الجزائرية من المغرب إلى إجمالي وارداتها. أما حجم التجارة البينية مع تونس فتظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (9)

التجارة الجزائرية مع تونس

للفترة 2000–2007

(مليون دولار)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات	75	87	84	80	168	73	106	208
الواردات	43	60	102	91	110	120	172	65
الميزان التجاري	32	27	18-	11-	58	47-	66-	143

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات **(CNIS)**- الجمارك الجزائرية، 2008.

من الجدول(**9**) يتضح أن الجزائر تحقق في بعض الأحيان فائضا مع تونس وفي أحيان أخرى تحقق عجزا، لكن الملاحظ أن حجم الواردات الجزائرية من تونس ضعيف جدا حيث بلغت أعلى قيمة لها في 2006 بحوالي 172 مليون دولار.

من هنا نجد أن حجم التجارة البينية مع كل من تونس والمغرب ضعيف وبالتالي عدم استفادة الجزائر من قاعدة تراكم المنشأ

كما نجد أن حظر رد الرسوم مجحف في حق الصناعة الجزائرية نتيجة لمايلي: لارتفاع المكون المستورد فيها، وارتفاع التعريفة الجمركية غير التفضيلية التي مازالت تطبقها الجزائر مع العالم الخارجي بالمقارنة بنظيرتها الأوروبية.

3. قواعد المنشأ وتحويل الاستثمار:

يمكن لقواعد المنشأ أن تساهم في تحويل الاستثمار إلى جانب تحويل التجارة أي انتقال الاستثمار إلى داخل دول منطقة التجارة الحرة على حساب الدول الأخرى[38] غيرالأعضاء، لتتمكن من إنتاج منتج يستفيد من ميزة النفاذ إلى أسواق منظمة التجارة الحرة، إلا أن الملاحظ في الاستثمارات الأوروبية توجُهها إلى دول وسط وشرق أوروبا على حساب دول جنوب المتوسط ومن بينها الجزائر وذلك راجع إلى مايلي:

- زيادة اهتمام الاتحاد الأوروبي بدول أوربا الوسطى والشرقية من حيث نقل الأنشطة الإنتاجية وتنقل رؤوس الأموال إلى هذه الدول كونها لازالت فيها تكاليف الإنتاج مناسبة للغاية. كما أن اليد العاملة في هذه الدول مؤهلة.
- تطبيق برامج نشطة للخصخصة تشمل البنية الأساسية (الكهرباء، النقل، الاتصالات)، بينما نلاحظ تباطؤ عملية الخوصصة في الجزائر، بالإضافة إلى تشجيع الإنفاق على البحوث والتطويرحيث بلغ الإنفاق على البحث العلمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

في سنة 2007، 1.65 % في التشيك و1.14 % في أستوانيا[39]، بينما بلغ في الجزائر 1% وذلك في سنة 2007 [40]، كما أن هذه الدول ترتبط بالاتحاد الأوروبي باتفاقيات واسعة المدى وعميقة، ومعظمها انضم إلى الاتحاد الأوروبي.

- نسبة الاستقرار السياسي في هذه الدول، بالإضافة إلى توافر قاعدة معلوماتية وتقنية ووحدات بحوث، مما شجع الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في هذه الدول[41]، أن المتتبع للاستثمارات الأوروبية في جنوب المتوسط يجد أن هذه الدول ومن بينها الجزائر لم تستفد من الاستثمارات الأوروبية إلا بنسبة قليلة جدا، بالرغم من مرور اكثر من خمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

من العرض السابق، يتضح أن قواعد المنشأ كما جاءت باتفاقية منطقة التجارة الحرة يمكن لها مع صعوبة تطبيقها، أن تفرض قيدا جديدا على نفاذ الصادرات الجزائرية إلى دول الاتحاد. كما أن تواضع التجارة الجزائرية البينية مع الدول المتوسطية، التى وقعت اتفاقية المشاركة، من شأنه أن يحد من الاستفادة من التراكم المتعدد الأطراف للمنشأ، حيث أن العلاقات المتوترة بين الجزائر والمغرب أدت الى ضعف التجارة بين هذين البلدين. وأخيرا جاء تفاوت قواعد المنشأ المطبقة بين الجزائر والدول المتوسطية الأخرى حيث مثلا منح الاتحاد الأوروبي كلا من تونس والمغرب حق استخدام الدروباك والإفراج المؤقت بصورة دائمة دون قيد زمني بينما الاتفاقية الجزائرية الأوروبية حددت بـ 6 سنوات حيث أن هذا الشرط يقيد المصدر الجزائري ولايسمح له بالاستخدام الكامل وهذا مايجعل المصدرين الجزائريين لايستفيدون من كامل الإعفاء الجمركى للمكونات، حيث تقضي أن تخصم نسبة 5% من فئة الرسوم الجمركية لعدد من السلع، وتخصم نسبة 10% لعدد آخر من السلع المشار إليها في الفصول من 50 إلى 63 من النظام المنسجم[42]، حيث أن هذا البند يخلق لكل من تونس والمغرب ميزة نسبية في المدى المتوسط على حساب الجزائر.

وفيما يخص قاعدة تراكم المنشأ (حيث يعتبر المنتج أو المكون الناشئ في أحد الأطراف ناشئا في إقليم الطرف الآخر) فهو مسموح بالاستخدام وفق شروط محددة في كل الدول محل الدراسة ماعدا الأردن التي استفادت فقط من قاعدة التراكم الثنائية فقط ولم ينص صراحة على إمكانية استخدامها للتراكم متعدد الأطراف، واستفادت مصر من قاعدة التراكم القطري[43] أي أن المواد التى لها صفة المنشأ في أي من الدول التي تحكمها منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي (الأردن، المغرب، تونس، تركيا، الضفة الغربية وقطاع غزة، إسرائيل) شرط أن تكون بين مصر وهذه الدول اتفاقية تجارة حرة [44]، بينما استفادت كل من الجزائر وتونس والمغرب من قاعدة التراكم المتعدد. حيث استفادت المغرب من التراكم المتعدد مع كل من الدول (الجزائر، تونس، تركيا) [45]. وعند تقييم أثر الاتفاقية على منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يجب أن لايقتصر الأمر على مناقشة نتائج الآثار الاقتصادية لقواعد المنشأ أو جذب الاستثمارات الأجنبى أو الأوروبى، فالبرامج المكملة للاتفاقية ذات أهمية قصوى لتعظيم استفادة الجزائر. ويمكن للمساعدات المالية والفنية المقدمة من قبل الاتحاد الأوروبى أن تساهم في الحد من الآثار السلبية لتطبيق الاتفاقية، بل وتعظيم الأثر الصافى منها، من خلال دعم القدرات البشرية والانتاجية لقطاع الصناعة والحد من المخاطر التى صاحبت الانضمام إلى الاتحاد الاوروبى. وفى ضوء

النتائج التى اسفر عنها البحث، بات واضح أن تعظيم الأثر الصافى لاتفاقية المشاركة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، هو أمرا ليس حتميا ولتحقيق ذلك أمكن رصد عدد من المقترحات التى يجب الأخذ بها

على المستوى القطاعى:

- صياغة سياسة صناعية موجهة للخارج.
- نشر وتوعية قطاع الاعمال بقواعد المنشأ كما جاءت في الاتفاقية.
- توفير البيئة الملائمة للاستثمار.

المستوى الاقليمى:

- التنسيق بين الدول المتوسطة فى قواعد المنشأ.
- ازالة المعوقات التى تحد من تدفق التجارة البينية بين الدول العربية المتوسطية، حتى يتسنى الاستفادة من قاعدة تراكم المنشأ.
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكي تتمكن من مواجهة المشاكل التى تعانى منها.
- تحسين وتطوير قاعدة البيانات والمعلومات المتاحة لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يتعلق بقضايا تنمية المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة .
- الاهتمام أكثر بالعنصر البشري والرفع من كفاءته باعتباره العنصر الرئيسي لإحداث تنمية مستدامة:

المراجع:

- وزارة التجارة الجزائرية،2011.

(8) **الاتفاق الأوروبي المتوسطى لتأسيس مشاركة بين الجزائر من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى**، المادة9، الفقرة2

(10) Voir l article N°30 et 34 de L'accord , Op cit.

(12) نهال مجدى المغربل، **"دراسة تحليلية لقواعد المنشأ: اتفاقية المشاركة الأوروبية– العربية – الاثار المتوقعة على منطقة التجارة العربية الحرة"**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلدالثالث، القاهرة، العدد الثانى، يوليو 2001، ص52.

(13) أمال شرتوترى، بودريسة نعيمة، "قراءة في اتفاقية الكويز"، **مجلة العلوم الإجتماعية والانسانية، العدد15، جامعة باتنة، الجزائر، 2006، ص** 154.

(14) عاطف وليم أندراوس، قواعد المنشأ: القواعد التفضيلية في الاتفاقيات التجارية الدولية والقواعد غير التفضيلية، (دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008)، **الطبعة الأولى، ص**8- 9.

(15) CNID (2005), Manuel sur les régles de L'origine des marchandises, le cadre de L'accord d' association (Algerie-UE), P: 8.

(16)CNID (2005), Manuel sur les régles de L'origine des marchandises , OP, cit, P: 22.

(17) CNID (2005) , Manuel sur les régles de L'origine des marchandises , Op , Cit , P: 30.

(18) Koranchelian (T) et Sensenbrenner (G) (2006), Algerie: questions choisies, Rapport du FMI , N°6/101, P:

(19) Ghoneim, Ahmed F. (2003), "Rules of Origin and their Impact on Egypt within the context of the EU-Med Partnership Agreement", Journal of World Trade, June 2003, Vol. 37, No.3 , P: 612.

(20)عاطف وليم أندراوس، قواعد المنشأ: القواعد التفضيلية في الاتفاقيات التجارية الدولية والقواعد غير التفضيلية، مرجع سبق ذكره، ص21

(21) **المؤسسات** الصغيرة والمتوسطة محرك التنمية بالجزائر اليوم- مجلة بعثة اللجنة الأوروبية بالجزائر، العدد الأول، يناير2004.

(22) J.S.juneja (2004) , Development of small and medium Enterprises in the Indian Economy, third Arab Conference on small and meduim Enterprises , 13 – 14 Feb 2004, Mascat , P: 5.

(23) Banque D'Algerie (2008) , Evlution Economique et Monètaire en Algèrie 2007, tableau 1 du L'annexe, P:159.

(24) يعتمد هذا التقرير في تحليليه لتنافسية الدول العربية البالغة 16 دولة بالإضافة إلى خمس دول مقارنة (تشيلي، كوريا الجنوبية، ماليزيا، البرتغال، جنوب إفريقيا) حيث يعد ما يسمى بالمؤشر الإجمالي للتنافسية العربية الذي يتم احتسابه بناء على مؤشرين فرعيين هما مؤشر التنافسية الجارية ومؤشر التنافسية الكامنة.

(25) (http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=13565)

(26) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعى للتنمية البشرية، الجزائر، 2008. www.cnes.dz

(27) -SADI Nacer (2005), la privatisation des entreprises publiques en Alégrie: Objectifs, modalitès et enjeux ,.Office des publication universitaires , Alger , P:205

Benabdallah Youcef (2007), l'économie Algérienne entre rèfomes et ouvertur:quelle prioritè? - Comminication au colleque International organisè par la commission Economique pour L'Afrique des nations-Unie et le GATE UMR 5824 du CNRS , Universitè Lumière , lyon 2 , le 19-20 octobre 2007, Rabat ., P:16

(28) CNES (2005), projet de rapport sur la conjoncture èconomique et social du deuxième semestre, Conseil .Economique et social , Alger , P: 74

(29) Hadjseud Mahrez (2002), Dèveloppement industriel de L'Algerie: L'industrie, Pesauteurs et reformes, comminication au sèminaire: Quelle Dèveloppement pour L'Algerie, organise par le forum des chefs d .entreprises –FCE + Alger le 19 et 20 janvier 2002 , p7

(30) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004، ص 282.

(31) Direction de la normalisation et la protection industrielle Algérienne, 2006 .

(32) Kouider Boutaleb (1997), les restructurations industrielles et L'Objectif D'exportation, les cahier du cread , centre de recherche en économie applique pour le développement, N °31, Alger, p21.

(33)منصورى الزين، "واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد2، ماي 2005، ص142.

(34) هبة فؤاد على، "اتجاهات المستهلكين نحو دولة المنشإ وأثرها على تصميم المزيج التسويقي"، بحوث ودراسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2004، ص1.

(35) حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، (دار الشروق، القاهرة, 1998)،ط1، ص212.

(36) فادية عبد السلام، "دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ إليها"، سلسلة قضايا التنمية، معهد التخطيط القومى، القاهرة، العدد 180، 2003، ص ج.

(37) وليد زكريا صيام، "فرص نجاح المشاريع الصغيرة في ظل العولمة"، مجلة آفاق اقتصادية، لبنان، العدد100، ديسمبر2004، ص14.

(38) جودة عبد الخالق، مرجع سابق، ص3.

(39) كما أن الاتفاق المعد من قبل المجموعة الأوروبية يستند إلى معيار سلبي، حيث يضع حدا أقصى لقيمة المكونات التى تنتمى إلى منشأ خارجي كنسبة من إجمالي تكلفة المنتج النهائي (10 %) وهو ما يعني أنه كلما قلت تكلفة المنتج النهائي كلما قلت قيمة المكونات التى يتعين الحصول عليها في الخارج.

(40) المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS)- الجمارك الجزائرية، 2008.

(42) Ghoneim, Ahmed F. (2003), "Rules of Origin and their Impact on Egypt within the context of the EU-Med Partnership Agreement", Op cit, P: 615.

(43 http: //www.eustat.es/elem/ele0004800/not0004845_i.html

(42) Algeria increases science spending,

http://www.scidev.net/en/science-and-innovation-policy/brain-drain/news/algeria-increases-science-

(44) مصطفى كامل السيد، "شرق أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة: تحولاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية"، مركز الدراسات وبحوث التنمية، جامعة القاهرة، العدد 30، 2004، ص331.